CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/3/3/Add.2
24 May 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثالث
نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010
البند 5 من جدول الأعمال

بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010

التوصية 9/14 التي اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر، نيروبي، كينيا، 10-20 مايو/أيار 2010

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

أولا: توصيات عامة

وقد بحثت الجوانب العلمية والتقنية لمجموعة الأهداف المقترحة للخطة الاستراتيجية للاتفاقية لفترة 2011–2020، بما في ذلك مبررها التقني والمؤشرات المقترحة؛

وإذ تلاحظ أنه، تمشيا مع المقرر 9/9، فإن الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ، سيستند في اجتماعه الثالث، إلى هذا البحث المتعلق بالجوانب العلمية والتقنية للغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج، وما يرتبط بها من مؤشرات، عند إعداد توصياته بشأن الخطة الاستراتيجية المنقحة والمحدثة، بما في ذلك هدف منقح بشأن التنوع البيولوجي،

1- *تخلص*، من منظور علمي وتقني، إلى أن إطار الأهداف الوارد في المرفقين الأول والثاني من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، مع مراعاة مساهمات الهيئة الفرعية المذكورة في المرفق بهذا المقرر، ومع آليات تنفيذه، يمثل تطورا منطقيا لإطار الغايات والأهداف المعتمد من خلال المقررين 30/7 و15/8، ويستجيب للقضايا الرئيسية المحددة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/SBSTTA/14/8)؛

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

2- توصي بالنظر في الأهداف الواردة بالمرفق الأول بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، ومساهمات الهيئة الفرعية الموجزة في المرفق بهذه التوصية، في عملية الانتهاء من تنقيح وتحديث الخطة الاستراتيجية للاتفاقية لفترة ما بعد عام 2010، مع ملاحظة أن المبرر التقني لكل هدف يرد في المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10) قد قدم معلومات أساسية للمناقشات في الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ويحتاج الأمر إلى استكماله في ضوء هذه المناقشات[1]؛

3- *تحيط علما* بنتائج حلقة عمل الخبراء بشأن مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 وإعداد مؤشر للفترة بعد عام 2010، المنعقدة في ريدنغ، بالمملكة المتحدة، من 6 إلى 8 يوليو/تموز 2009؛

ثانيا: توصية مقدمة إلى مؤتمر الأطراف

4- توصي مؤتمر الأطراف بما يلي:

(أ) *أن يرحب* بالتقدم المحرز في رصد التنوع البيولوجي منذ اعتماد إطار العمل لتعزيز تقييم الإنجازات والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية (المقرر 30/7)؛

(ب) *أن يقر* بالحاجة إلى مواصلة تعزيز قدراتنا على رصد التنوع البيولوجي على جميع المستويات، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال ما يلي:

(1) الاستعانة بأعمال شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 ومواصلتها من أجل إعداد مؤشرات عالمية لفترة ما بعد عام 2010؛

(2) دعوة الشبكات العلمية، بما في ذلك أكاديميات العلوم الوطنية، إلى المساهمة في إعداد وتحسين مؤشرات ملائمة لرصد التنوع البيولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية وتشجيع هيئات التمويل في المجال العلمي على دعم هذه المساعي؛

(3) الإحاطة بالملاحزة الواردة في الفقرتين 14 و17 من التوصية 4/6 الصادرة عن الاجتماع السادس للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي[2] بشأن التقدم المحرز في تحديد مؤشرات بشأن المعارف والممارسات والإبتكارات التقليدية ودعم الجهود الجارية التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي،

---

[1] قد يطلب الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بتحديث المبرر التقني للأهداف التي عليها الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ، مع الأخذ في الحسبان المبرر التقني المذكور في المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، فضلا عن الآراء المعرب عنها في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ.

[2] ينبغي تحديث هذه الإشارة الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/2 وذلك في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في ضوء المقرر المتوقع بشأن هذا البند.

ومساهمته في الصياغة الجارية للمؤشرات واستخدام المؤشرات المفترحة ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية المنقحة للاتفاقية لفترة ما بعد عام 2010؛

(4) دعم الجهود الوطنية والإقليمية لإنشاء أو تعزيز نظم رصد التنوع البيولوجي والإبلاغ لتمكين الأطراف من تحديد أهدافها الخاصة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الموضوعة على المستوى الوطني و/أو الإقليمي؛

(5) تعزيز القدرات على تعبئة واستخدام البيانات والمعلومات والتنبؤات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحيث تتاح لصانعي السياسات العامة والمديرين، والخبراء والمستخدمين الآخرين، ضمن جملة أمور، من خلال المشاركة في، ودعم شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض؛

(6) تحديد وإزالة الحواجز التي تحد من توافر البيانات، بما في ذلك من خلال عمل هيئة حفظ التراث الطبيعي المشترك؛

(د) *أن يوافق* على ما يلي:

(1) مواصلة استخدام المؤشرات الرئيسية العالمية الواردة بالمقرر 15/8 ومواصلة إعداد مقاييس (أو مؤشرات محددة) لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مختارة حسبما هو وارد في المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/10 وموجز في الجدول بالوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/3/3؛

(2) إكمال المؤشرات الرئيسية العالمية بمؤشرات إضافية مناسبة لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف التي لم تحدد مؤشرات مناسبة بشأنها بعد، وخصوصا بالعلاقة إلى اقتصاديات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمنافع للشعوب التي تستمد من هذه الخدمات؛

(3) إعداد تدابير (أو مؤشرات محددة)، بالتعاون مع المجتمع العلمي يمكن أن تُكمل أو تحل محل المؤشرات الحالية، مع الأخذ في الحسبان المؤشرات المعدة في إطار الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والعمليات القائمة على القطاعات، ونقلها إلى علم الأمين التنفيذي؛

(هـ) *يقر كذلك* بالحاجة إلى الاستعانة باستنتاجات الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتقييمات الأخرى ذات الصلة، من أجل استكشاف خيارات سياسات كمية، بما في ذلك تقييمات للموارد المالية اللازمة لمعالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي، وذلك لدعم تحقيق الغايات والأهداف في الفترة التالية لعام 2010؛

(و) *يطلب إلى* الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية الضرورية، أن يعقد اجتماعا، في أقرب فرصة ممكنة، لفريق من الخبراء التقنيين المخصص[3] المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للفترة 2011–2020، بحيث يتم إنشاؤه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في طريقة التشغيل الموحدة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (المرفق الثالث بالمقرر 10/8)، مع مشاركة كاملة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، مع مراعاة ضرورة الاستناد إلى خبرات أعضاء شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، مع الاستعانة أيضا بنتائج حلقة عمل ريدنغ، وأن يرفع تقريرا إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل اجتماعها الخامس عشر، حسب الإقتضاء، للمساهمة في مهام هذه الهيئة وخصوصا في التنفيذ والرصد والاستعراض في التوقيت المناسب، للخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2019 وبرنامج العمل المتعدد السنوات التابعين للاتفاقية. وتكون اختصاصات فريق الخبراء التقنيين المخصص ما يلي:

(1) إسداء المشورة بشأن مواصلة إعداد المؤشرات المتفق عليها من خلال المقررين 30/7 و15/8 والمعلومات المذكورة في المرفق الثالث بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، وفي المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي عن تنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/WG-RI/3/3)، عند الضرورة في سياق الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020؛

(2) اقتراح مؤشرات إضافية، سواء التي تم إعدادها أو يمكن إعدادها عند الضرورة لتشكل إطارا متماسكا أعد لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020 التي تكون مجموعة المؤشرات الحالية المتعلقة بها حاليا غير كافية، مع ملاحظة نقص المؤشرات المتفق عليها لخدمات النظم الإيكولوجية، مع استخدام، عند الإقتضاء، المؤشرات التي أعدتها الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف، والمنظمات أو العمليات؛

(3) إعداد مزيد من الإرشادات واقتراح خيارات بخصوص إنشاء آليات لدعم الأطراف في جهودها الرامية إلى إعداد مؤشرات وطنية وما يرتبط بها من نظم وطنية لرصد التنوع البيولوجي والإبلاغ عنه، دعما لتحديد الأهداف، وفقا للأولويات والقدرات الوطنية، ولرصد التقدم المحرز نحو بلوغها؛

(ج) *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يدعو شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، التي تعمل من خلال منظمات تقوم بعمليات رصد التنوع البيولوجي ذات الصلة بما في ذلك ضمن منظمات

---

[3] تلاحظ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية الآثار المالية التي ستترتب على عقد هذا الاجتماع، وبالتالي، رهنا بإصدار مقرر من مؤتمر الأطراف، ترغب الهيئة الفرعية أيضا في الإشارة إلى قائمة جميع التوصيات التي يترتب عليها آثار مالية والتي أعدتها الأمانة وفقا للفقرتين 11 و12 من المقرر 10/8.

أخرى الاتحاد العالمي لرصد الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، إلى إعداد تقييم لقدرات الرصد الحالية المتعلقة بالأهداف المذكورة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020 ورفع تقرير في التوقيت المناسب إلى فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات من أجل الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020 وإلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

مرفق

مساهمات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الغايات والأهداف الاستراتيجية المقترحة للفترة ما بعد عام 2010[4]

تعليقات عامة

نظرت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر في المهمة المقترحة والغايات والأهداف للإطار لما بعد عام 2010 الوارد في المرفقين الأول والثاني من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الأهداف والغايات الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في احتمال تعديلها للفترة التالية لعام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10) وذلك في سياق غير رسمي، مع التركيز على الجوانب العلمية والتقنية والتكنولوجية. وكان الهدف تجميع طائفة من الآراء ومبرراتها لتسهيل أعمال الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

وافق الاجتماع على أن إطار الأهداف ينبغي أن يتكون من عدد محدود (لا يزيد على 20) من الأهداف التي ينبغي قدر الإمكان أن تكون محددة وقابلة للقياس وطموحة وواقعية ومحددة بإطار زمني. ومن الأفضل أيضا أن تكون الأهداف موجزة ويسهل إيصالها. وينبغي أيضا تقديم الأهداف بطريقة تظهر كيفية إسهامها في التنمية المستدامة، ورفاه الإنسان والقضاء على الفقر.

وينبغي أن يكون إطار الأهداف مرنا بحيث يمكن أن توضع أو تنقح فيه الأهداف الوطنية والإقليمية، مما يسهل من عملية وضع الأهداف أو الالتزامات الوطنية وإدماجها في استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي ورصد والإبلاغ عن المتطلبات المحددة في المذكرة من الأمين التنفيذي بشأن تحديث وتنقيح الخطة الاستراتيجية لما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/WGRI/3/3)[5]. وينبغي تحقيق الاتساق بين الأهداف ومجموعة الغايات.

ولم يجر الاجتماع بحثا تفصيليا عن المبرر التقني الوارد في المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، ولكنه قدم بعض التعليقات بشأنها، ولاحظ على وجه الخصوص أنه يمكن استخدامها لتفسير المصطلحات التقنية التي قد تجعل من السهل إيصالها في الأهداف ذاتها؛ وأوصى الاجتماع بتحديث المرفق الثاني مع مراعاة المناقشات التي حدثت في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والتي وزعت على الأطراف للمساعدة على مواصلة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية للفترة ما بعد عام 2010.

---

[4] الغرض من هذا المرفق تقديم مدخلات للاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ ولم يكن غرض الهيئة الفرعية إعداد نص تم التفاوض بشأنه.

[5] ينبغي النظر في ذلك الموضوع بالتلازم مع التوصية المتوقعة من الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ حول هذه المسألة.

تحتوي الفقرات التالية على النص الأصلي للمهمة وكل غاية وهدف بحروف داكنة، يليها موجز للمساهمات التي أعرب عنها خلال الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مع الإشارة، إن أمكن، إلى الخيارات المفضلة.

المهمة

النص الأصلي

إن مهمة هذه الخطة الاستراتيجية هي ضمان تنفيذ متسق لاتفاقية التنوع البيولوجي وتحقيق أهدافها الثلاثة عن طريق تعزيز *"إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي"* و*"بحلول عام 2020: خفض الضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي؛ ومنع الانقراض؛ واستعادة النظم الإيكولوجية؛ وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية، وفي الوقت نفسه التقاسم المنصف للمنافع، مما يؤدي بالتالي إلى رفاه الإنسان والقضاء على الفقر، وتوفير السبل لجميع الأطراف للقيام بذلك."*

الصياغات البديلة

التشجيع على اتخاذ إجراء عاجل لوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020، بالتقليل من الضغوط على التنوع البيولوجي، ومنع انقراض [أنوع معروفة]، واستعادة خدمات النظم الإيكولوجية، مع تقاسم المنافع على نحو منصف، للإسهام بذلك في رفاه الإنسان والقضاء على الفقر، وتوفير الوسائل لتمكين جميع الأطراف من القيام بذلك.

بحلول عام 2020، وقف فقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية وتقاسم قيم ومنافع التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على نحو منصف، وإدماجها تماما في جميع جوانب التنمية. وتوافر الوسائل لدى جميع الأطراف بما يمكنها من القيام بذلك.

ستحدد الخطة الاستراتيجية الإجراءات وتضع أولوياتها وتوجهها وتنسقها من أجل ما يلي: كفالة تعميم التنوع البيولوجي كأولوية مشتركة بين القطاعات في سياسات التنمية للحكومات والمجتمع؛ وتقليل الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي؛ والنهوض بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي لحماية النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع البيولوجي، وتعزيز المنافع المستمدة من التنوع البيولوجي وتأمين التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي ومكوناته.

الغاية ألف – التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع:

اعتبر البعض إن اصطلاح "تعميم" ليس واضحا لجميع القراء المحتملين.
ويمكن لصياغة أبسط تتمشى مع الغايات باء وجيم ودال أن تقرأ على النحو التالي: *"التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي"*. ولكن بصفة عامة، كان هناك تأييد للصياغة الأصلية.

الهدف 1: بحلول عام 2020، يكون الجميع مدركين لقيمة التنوع البيولوجي، والخطوات التي يمكن أن يتخذوها لحمايته.

اعتبر أن هذا الهدف طموح للغاية، واقترح الاستعاضة عن كلمة *"الجميع"* بمصطلح آخر حتى يكون واقعيا بدرجة أكبر. وكان من الخيارات التي نوقشت: *"مواطنون"، "أناس"، "عامة الناس"، "وسائل الإعلام"، "صانعو القرارات"،*

و"*ممثلو مجموعات الأعمال*" و"*مستخدمو التنوع البيولوجي*". واقترح أنه لإكمال الأهداف 2 و3 و4، قد يركز هذا الهدف على الأفراد بدلا من الحكومات أو دوائر الأعمال أو الكيانات الجماعية الأخرى، وأن يركز على ما يمكن للأفراد أن يفعلوه. واقترح أيضا الحاجة إلى إلى معالجة الاتصال والتوعية العامة بالنسبة لجميع المجموعات المستهدفة بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص من أجل تحقيق التعميم الفعال عبر الحكومات والمجتمع، بما يتسق والغاية ألف المقترحة. واعتبر اصطلاح "*مستخدمو التنوع البيولوجي*" غير مقبول إذ أن الجميع مستخدمون.

اقترحت الإشارة في المعالم المهمة إلى المناهج التعليمية وبرامج الاتصال.

يمكن أن يكون أحد البدائل "زيادة لإدراك بقيم التنوع البيولوجي والخطوات التي يمكن أن تتخذ لحمايته". ولكن هذا ينطوي على مستوى متدني جدا من الطموح، لأن أي تحسن مهما قلت قيمته، يمكن أن يفي بهذا الهدف. وينبغي أن يتطلب هذا الهدف أيضا وجود نقاط بيانات أكثر لتقييم التقدم المحرز بالمقارنة إلى الصياغة الأصلية.

الهدف 2- بحلول عام 2020، تدرج جميع البلدان قيم التنوع البيولوجي في حساباتها القومية، والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية، وكذلك دوائر الأعمال، بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي.

اعتبر أن دمج قيم التنوع البيولوجي في الحسابات القومية سيكون صعبا في بعض البلدان.

واقترح أن استراتيجيات التنمية والحد من الفقر ينبغي أن توضح في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية.

نهج النظام الإيكولوجي يتصل اتصالا وثيقا بإدماج التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط المكاني، ولكنه أقل أهمية بالنسبة لإدماج التنوع البيولوجي في الحسابات القومية.

اقترح إبراز الإجراءات التي يجب أن تتخذها دوائر الأعمال.

مع أخذ هذه النقاط في الحسبان، تكون الصياغة البديلة كما يلي: "*بحلول عام 2020، تدمج قيم التنوع البيولوجي في الحسابات القومية والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط المكاني، التي تطبق نهج النظام الإيكولوجي، مع اعتماد دوائر الأعمال لها*"، و"*بحلول عام 2020، تدمج قيم التنوع البيولوجي في الحسابات القومية والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط المكاني، مع اعتماد دوائر الأعمال لها*".

الهدف 3: بحلول عام 2020، تلغى الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وتوضع وتطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

اقترح البعض توسيع نطاق هذا الهدف بحيث يشمل كل السياسات الضارة للتنوع البيولوجي، ولكن آخرين اعتبروا أن مثل هذا النطاق العريض قد لا يتيسر تحقيقه وربما كان غير مركز.

اعتبر أن إلغاء الإعانات جاري النظر فيه في محافل أخرى، ولا سيما في منظمة التجارة العالمية. واقترح الاستعاضة عن "الإعانات" بعبارة "الحوافز، بما فيها الإعانات" حتى يمكن توضيح اتصالها بالاتفاقية (المادة 11).

المبرر التقني (المرفق الثاني من الوثيقة UNDP/CBD/SBSTTA/14/10) يقدم معلومات عن كيفية تنفيذ هذا الهدف، مع البدء بتحديد الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي.

الهدف 4: بحلول عام 2020، تقوم الحكومات وأصحاب المصلحة، على جميع المستويات، بصياغة خطط الاستدامة للإبقاء على استخدام الموارد داخل حدود إيكولوجية، مع البدء في تنفيذها.

تتضمن مقترحات التعديلات ما يلي:

- إضافة إشارة إلى *"القطاع الخاص"*، فضلا عن *"الحكومات وأصحاب المصلحة"*؛
- لغرض التوضيح، الاستعاضة عن *"خطط الاستدامة"* بعبارة *"خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامة"* (واعتبر أن ذلك مفهوم على نطاق أوسع ويمكن قياسه بسهولة أكبر)؛ واقترح آخرون عبارة *"**أنماط** الإنتاج والاستهلاك المستدامة"*؛
- الإشارة بالتحديد إلى *"الموارد **الطبيعية**"* (بما في ذلك الموارد البيولوجية، واستخدام الموارد الطبيعية الأخرى (المياه والأراضي وغيرها) الذي يؤثر على التنوع البيولوجي)؛
- النص بالتحديد على أن الاستخدام ينبغي أن يكون ضمن *"حدود إيكولوجية **مأمونة**"*ورأى آخرون أن من الصعب فهم وقياس مصطلح "الحدود الإيكولوجية"؛
- ينبغي الإشارة إلى "البصمة الإيكولوجية".

تمت الإشارة إلى أن المفهومين الأخيرين يكمل أحدهما الآخر: ذلك أن مفهوم *"الحدود الإيكولوجية المأمونة"* يشير إلى حدود توجد بعدها مخاطر مهمة في تعدي عتبات لا يمكن الرجوع عنها (أو "نقاط حاسمة") في عمل النظام الإيكولوجي بحيث يترتب عليها آثار ضارة كبيرة. أما مفهوم *"البصمة الإيكولوجية"*، فهو يتعلق بالحدود على استخدام الموارد الكلي على كوكب الأرض. ويوجد مؤشر لهذا المفهوم في اتفاقية التنوع البيولوجي.

ركزت مقترحات أخرى على التدابير بخلاف الخطط، كما في الصيغة التالية: *"بحلول عام 2020، تقوم الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة على جميع المستويات **بتقييم** الآثار الناتجة عن استخدام مواردها الطبيعية **واتخاذ الخطوات لتعزيز** الإنتاج والاستهلاك المستدامين، **وتقليل** بصماتها الإيكولوجية **وتجنب** تجاوز الحدود الإيكولوجية المأمونة"*.

اقترح أن الهدفين 2 و3 ينبغي النظر فيهما معا من أجل تجنب الإزدواجية وتوضيح الفاعلين.

تم إبراز مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بشأن الاستخدام المستدام كأداة مفيدة وافقت عليه الاتفاقية لتكون مفهوما أساسيا للهدف، مع المفاهيم الأخرى للاستخدام المستدام.

الغاية باء– خفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام.

أشير إلى أن مجموعة الأهداف في إطار هذه الغاية لا تغطي جميع القطاعات التي تنشئ ضغوطا على التنوع البيولوجي. ومثال ذلك أن قطاعات مثل الطاقة، والنقل، وتنمية البنية التحتية لم تذكر مباشرة.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يخفض بمقدار النصف فقدان وتدهور الغابات والموائل الطبيعية الأخرى.

اتفق على أن الهدف ينبغي أن يشير إلى "**معدل** فقدان". وتمت ملاحظة الحاجة إلى الإشارة إلى وجود تاريخ مرجعي (خط أساس) وتعريف مشترك للغابات. وهناك حاجة أيضا إلى توضيح الإشارة إلى الإزالة الصافية والكلية للغابات. واقترح أيضا الإشارة إلى "تفتت الموائل الطبيعية". وبناء عليه، تصبح الصياغة البديلة "بحلول عام 2020، يخفض

بمقدار النصف معدل فقدان وتدهور وتفتيت الموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي".

وتم الاعتراف بتوافر بيانات أكثر عن الغابات بالمقارنة إلى معظم الموائل الطبيعية الأخرى، وأن نطاق الغابات يمكن رصده بسهولة أكبر من رصد تدهور الغابات. غير أن مؤشرات حالة التنوع البيولوجي (وفرة الأنواع، مثلا) يمكن أن تستعمل كبديل.

ينبغي ملاحظة أن هناك مسائل مرتبطة بذلك تخضع للمناقشة في الوقت الحالي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي محافل أخرى.

الهدف 6: بحلول عام 2020، القضاء على الصيد المفرط وممارسات الصيد التدميرية.

اعتبر البعض أن الهدف على النحو المصاغ غير واقعي ويصعب قياسه.

وهناك آراء متباينة بشأن نص الهدف وما إذا كان إدراج إشارة محددة إلى صيد الأسماك المفرط، وممارسات الصيد التدميرية، وممارسات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتم النظر في صياغة بديلة على النحو التالي: *"بحلول عام 2020، يتم حصاد بصورة مستدامة جميع أرصدة الأسماك المستغلة والموارد البحرية الحية الأخرى، ويكون أثر مصايد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ضمن حدود إيكولوجية مأمونة".*

وتمت ملاحظة أن هناك ضغوطا إضافية، بخلاف صيد الأسماك، على الموائل البحرية والساحلية التي يمكن أن تعالج في هذا الهدف أو في أهداف أخرى.

الهدف 7: بحلول عام 2020، تدار جميع مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام.

اعتبر أن الهدف – تدار **جميع** مناطق على نحو مستدام – طموح للغاية، ولكن مع ذلك يمكن تحقيقه من منظور علمي.

وهناك اقتراح مغتده أنه بدلا من الإشارة إلى "جميع مناطق" يكون الهدف على النحو التالي: *"بحلول عام 2020، **تحقيق زيادة كبيرة** في مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة **التي** تدار على نحو مستدام"* أو *"...**زيادة بنسبة** × **في المئة**"*[6][7]. غير أنه لوحظ أن هناك صعوبات إضافية في تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تم الوفاء

---

[6] قد يكون استعمال النسب المئوية مفيدا للغاية في جعل الأهداف قابلة للقياس، ولكنها تنطوي على إشارة جغرافية وطلب البيانات وينبغي صياغتها بحذر من أجل تجنب احتمالات النتائج الضارة.

[7] اقترحت الصعوبات التي تنطوي على استعمال النسب المئوية للزيادة (أو النقص). فهذه التدابير تتطلب تاريخ مرجعي؛ ومعلومات عن الحالة لهذه التاريخ (خط الأساس)؛ ومرجع جغرافي واضح. وإذا لم تتوافر هذه المعلومات لا يمكن قياس النسب المئوية. ويمكن صياغة النسب المئوية مثل "الرقم الحالي بزيادة بنسبة ×%". غير أنه نظرا لأن النسب المئوية تتناسب مع الأرقام السابقة، هناك مخاطر لحدوث آثار غير متساوية بالنسبة لمختلف الأطراف ونتائج ضارة. فمثلا، إذا كان الرقم الأصلي صفرا، فإن زيادة بنسبة 50% أو 100% سيكون حاصلها صفرا. وإذا كان الطرف قد حقق بالفعل مستويا عاليا، سيتطلب إذن حدوث زيادة بنسبة معينة مزيد من الجهد الذي تبذله الأطراف التي يوجد بها خطوط أساس أقل.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، قد يفضل البعض المراجع المطلقة بدلا من المراجع النسبية: "Z% من الرقم الكلي"، الذي قد يكون حتى 100% (أي "كل")، إذا اعتبر معقولا. ويمكن أن يكون البديل إضافة صياغة على النحو التالي: "لا يقل عن y% من المجموع".

بها أو أنها تتطلب نقاط بيانات أكثر وخط أساس واضح. وهناك أيضا عدم وضوح بالنسبة لما يشكل "كبيرة". ويعتبر البعض أن هذه الأهداف المستندة إلى نسبة مئوية غير مرغوب فيها نظرا لأنه ليس من الضروري أن تكون أي منطقة خاضعة للاستخدام المستدام.

ومن بين التعديلات البديلة التي تم النظر فيها لتسهيل تحقيق الهدف، الاستعاضة عن "*.... تدار على نحو مستدام*" بعبارة "*....**الوفاء بحد أدنى من معايير الاستدامة وحماية التنوع البيولوجي***". غير أنه لوحظ أن هذه *المعايير الدنيا* لا تحظى بالاعتراف العالمي، وقد يصعب قياسها وقد يفهم منها أنه كل هذه المناطق سوف تخضع لخطط إصدار الشهادات، وهذا سيكون غير عملي وربما غير مرغوب فيه.

وثمة تعديل بديل آخر، وهو الاستعاضة عن عبارة "*...تدار على نحو مستدام*" بعبارة: "*....تدار **بأهداف واضحة للاستخدام المستدام بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي***". واعتبر أن ذلك من شأنه أن يحسن من إمكانية تحقيق الهدف وقياسه.

وفيما يتعلق بنطاق الهدف، يقترح البعض توسيعه لكي يتضمن كل القطاعات الاقتصادية (مثل قطاعي الطاقة والتعدين، والسياحة....) (أي "*بحلول عام 2020، **تكون كل المناطق الأرضية والبحرية الخاضعة للاستخدام الاقتصادي، وخصوصا الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة** ....*". واقترح آخرون أن الهدف ينبغي أن يظل مركزا، ولاحظوا أن الهدف 4 المقترح ينطوي بالفعل على نطاق أعرض إذ يشير إلى "الإنتاج المستدام".

تم إبراز أهمية نهج النظام الإيكولوجي بالعلاقة إلى هذا الهدف. ويمكن التعبير عن ذلك بإضافة ما يلي في نهاية النص: "*.... **تطبيق نهج النظام الإيكولوجي***". وكبديل لذلك، يمكن إضافة هذه العبارة في المبرر التقني.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يخفض التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة والمصادر الأخرى عن مستويات أحمال النظام الإيكولوجي الحرجة.

فيما يتعلق بنطاق هذا الهدف، يقترح البعض أنه ينبغي تضييقه (بالإشارة تحديدا إلى النيتروجين والتلوث)، بينما اقترح آخرون أنه ينبغي توسيعه ليشمل ملوثات أخرى (تشمل مثلا مبيدات الآفات ومبيدات الحشرات). ولإضافة هذه الملوثات الأخرى مع الحفاظ في نفس الوقت على ارتباطها بالاتفاقية، اقترح تعديل النص كما يلي: "*بحلول عام 2020، تخفيض التلوث من المغذيات الزائدة والمصادر الأخرى التي **تؤثر في التنوع البيولوجي** عن أحمال النظام الإيكولوجي الحرجة*".

واعتبر أنه بينما يصعب في بعض البلدان وبالنسبة لبعض الملوثات، تحديد "أحمال النظام الإيكولوجي الحرجة"، هناك مؤشرات بالنسبة لكثير من الملوثات، ويوجد نظام جيد للرصد، والهدف قابل للقياس. ولوحظ في هذا السياق أن الأهداف الوطنية سيتم وضعها مع تحديد أو إعداد مؤشرات محددة.

اقترحت صيغ بديلة أخرى مثل: "*بحلول عام 2020، **إجراء خفض محسوس** في التلوث من المغذيات الزائدة والمصادر الأخرى التي تؤثر في التنوع البيولوجي*"، أو "*.... **تخفيض بنسبة** ×× **في المئة***". غير أنه لوحظ وجود صعوبات إضافية في تحديد الوفاء بالأهداف، وهي تتطلب المزيد من نقاط البيانات وخط أساس واضح. كما لا يوجد وضوح بشأن ما يشكل "محسوس".

الهدف 9: بحلول عام 2020، تتم مراقبة مسارات إدخال وتوطين الأنواع الغريبة الغازية، وتحدد الأنواع الغريبة الغازية الموجودة، وتمنح أولوياتها وتراقب أو يتم القضاء عليها.

لم تحدد مشاكل رئيسية بالنسبة لهذا الهدف. ومن أجل أن يكون الهدف أكثر واقعية، يمكن الاستعاضة عن عبارة *"تتم مراقبة مسارات ...."* بعبارة ***"وضع تدابير لمراقبة المسارات"***. ويمكن توسيع نطاق مصطلح "الأنواع الغريبة الغازية" ليشمل الفئات التصنيفية دون مستوى الأنواع، مثل الأنواع الفرعية، والعشائر، والأنماط الجينية (بما يتسق مع المقررات السابقة لاتفاقية التنوع البيولوجي).

وبناء عليه، يمكن أن تكون الصياغة البديلة (مع عكس ترتيب العنصرين الرئيسيين) على النحو التالي: *"بحلول عام 2020، يتم تحديد الأنواع الغريبة الغازية والأنماط الجينية، وأولوياتها ومراقبتها أو القضاء عليها ووضع تدابير لمراقبة مسارات إدخال وتوطين الأنواع الغريبة الغازية* ***والأنماط الجينية***". وحظت هذه الصياغة والصياغة الأصلية بتأييد واسع من الفريق.

وأبرز عدد من المسائل المهمة المتعلقة بتنفيذ تداير لبلوغ الأهداف. وتشمل هذه الدور المهم لآليات الإنذار المبكر، وتدابير الاستجابة السريعة وخطط الإدارة. وأبرزت أيضا العلاقة الخاصة لهذا الهدف بالنظم الإيكولوجية الجزرية. غير أنه بغية الإبقاء على الهدف معقولا وموجزا وبسيطا، يمكن إدخال هذه المسائل في المبرر التقني المساند بدلا من نص الهدف نفسه.

الهدف 10: بحلول عام 2020، يتم التحكم في الضغوط المتعددة التي تتعرض لها الشُعب المرجانية والأنواع الأخرى المعرضة للخطر والنظم الإيكولوجية التي تتأثر بتغير المناخ وتحمض المحيطات من أجل الحفاظ على سلامتها وعملها.

ينشأ تغير المناخ وتحمض المحيطات من ثاني أكسيد الكربون المتزايد في الجو. وربما ينبغي أن يشير الهدف إلى الآثار الناتجة عن *"تغير المناخ* ***أو*** *تحمض المحيطات"*.

واقترح أن كلمة *"التحكم"* ينبغي الاستعاضة عنها بكلمة *"التصدي"* أو *"تقليل"*. ويمكن للكلمة الأخيرة أن تجعل الهدف أكثر طموحا واتساقا مع الغاية العامة. واقترح كذلك أن الصياغة "إحداث تخفيض إلى أدنى حد" ستكون منطقية ومتسقة أكثر مع الأهداف الأخرى.

واقترح أيضا ما يلي:

- أن يكون نطاق الهدف أكثر تركيزا بالإشارة إلى الشعب المرجانية وما يرتبط بها من نظم إيكولوجية بحرية وساحلية (وتشمل الأخيرة المعشبات البحرية، والمنغروف وغيرها)، مع ملاحظة أن الأنواع يمكن اعتبارها مشمولة في النظم الإيكولوجية. ولكن البعض يرى أنه ينبغي الإشارة إلى الأنواع صراحة.

- أن يكون الهدف *"الحفاظ على قدرة تحمل"* أو *"الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية"*، بدلا من *"الحفاظ على سلامتها وعملها"*.

واقترح أيضا أن الجملة يمكن عكسها، مع وضع تركيز أكبر على النتيجة المنشودة *(للحفاظ على سلامة وعمل النظم الإيكولوجية/القدرة على التحمل/التنوع البيولوجي/خدمات النظم الإيكولوجية)* بدلا من إجراء تقليل الضغوط إلى أدنى

حد. ويمكن أن يحسن ذلك من قابلية قياس الهدف نظرا لوجود مؤشرات جيدة نسبيا لحالة الشعب المرجانية وما يرتبط بها من نظم إيكولوجية، ولكن قد تتوافر معلومات أقل عن الضغوط المتعددة على هذه النظم الإيكولوجية. ومن ناحية أخرى، يتسق الإبقاء على التركيز على تقليل الضغوط إلى أدنى حد مع الغاية العامة باء.

وفي ضوء هذه النقاط، تشمل الصياغة الممكنة ما يلي:

"بحلول عام 2020، الحفاظ على سلامة وعمل الشعب المرجانية وما يرتبط بها من نظم إيكولوجية بحرية وساحلية التي تتأثر بتغير المناخ وتحمض المحيطات وذلك بالتقليل إلى أدنى حد من الضغوط المتعددة التي تؤثر في هذه النظم الإيكولوجية"، و

"بحلول عام 2020، تقليل الضغوط المتعددة إلى أدنى حد على الشعب المرجانية وما يرتبط بها من نظم إيكولوجية بحرية وساحلية التي تتأثر بتغير المناخ وتحمض المحيطات من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، والقدرة على التحمل وخدمات النظم الإيكولوجية."

الغاية جيم– صون النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني.

تشمل المقترحات المطروحة بشأن هذا النص ما يلي: *"تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني"* و*"صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني، من أجل الأجيال الحالية والقادمة."* ويعتبر البعض أن الإشارة إلى *"، من أجل الأجيال الحالية والقادمة"* يمكن أن توضع على نحو أفضل في المهمة بدلا من وضعها في هذه الغاية المحددة.

الهدف 11: بحلول عام 2020، حماية ما لا يقل عن 15 في المئة من المناطق الأرضية ومناطق المياه العذبة والمناطق البحرية، بما في ذلك المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي، من خلال شبكات تمثيلية للمناطق المحمية المدارة على نحو فعال ومن خلال وسائل أخرى، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا.

اعتبر البعض أن الأهداف المميزة ينبغي وضعها للمناطق الأرضية والبحرية، بينما فضل آخرون هدفا واحدا. وكانت الأهداف المقترحة بالنسبة للمناطق الأرضية 10% و15% و20%، وبالنسبة للمناطق البحرية 6% و10% و15%.

وتمت التوصية بأن المصطلحات المستخدمة يجب أن تكون متمشية مع المصطلحات الواردة في المقرر 28/7 والتوصية 14/... واقترح أيضا الاستعاضة عن عبارة *"بما في ذلك"* بكلمة *"وخصوصا"* وكلمة *"حماية"* بكلمة *"صون"*وإضافة مفهوم الإدارة المنصفة. وهكذا يكون الهدف *"بحلول عام 2020، **حماية** ما لا يقل عن 15 في المئة **من المناطق الإيكولوجية الأرضية والمياه الداخلية والمناطق البحرية، وخصوص**ا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي، من خلال شبكات **إيكولوجية** تمثيلية **شاملة لنظم** المناطق المحمية المدارة على نحو فعال ومنصف ومن خلال وسائل أخرى، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا."* وفضل آخرون الصيغة الأصلية الموجزة واعتبروا أن بعض هذه المصطلحات تقنية للغاية.

ويوجد المزيد من شرح للمبرر التقني حول الطابع التمثيلي للمرفق الثاني في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/10.

وقد تمت الإحاطة بأهمية "الوسائل الأخرى" لكي تكمل المناطق المحمية. ويمكن أن تشمل هذه الوسائل الأراضي الأصلية والمناطق التي يتولى المجتمع المحلي حفظها والمناطق الأخرى التي بها أنظمة إدارية تتمشى مع فئات المناطق المحمية في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والتي قد لا يتم الاعتراف بها دائما كمناطق محمية رسمية. ويمكن أيضا أن تشمل "الوسائل الأخرى" فرض القيود على الأنشطة التي تؤثر على التنوع البيولوجي مما يسمح بصون المواقع في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية على نحو يتمشى مع نطاق الاختصاص في الاتفاقية (المادة 4).

وتم إبراز أهمية *التواصلية* وتمت ملاحظة التحدي المتمثل في حفظ النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية من خلال المناطق المحمية. فالنسبة لهذه النظم الإيكولوجية، تعد السلامة والتواصلية أكثر أهمية من مجموع المنطقة المحمية.

الهدف 12: منع انقراض الأنواع المهددة المعروفة.

لغرض الدقة، يقترح إضافة العبارة الوصفية "*... للأنواع التي توجد حلول ممكنة لإدارتها أو يمكن إيجادها،*" إلى النص. غير أن معظم المشاركين فضلوا النص الأصلي الأكثر بساطة.

ولإضافة أنواع أخرى غير الأنواع المهددة بالانقراض، يمكن إضافة ما يلي إلى النص الأصلي: "***وتحقيق الاستعادة إلى الحالة غير المهددة بالنسبة لما نسبته 10 في المئة على الأقل من الأنواع المهددة المعروفة***" ***أو*** "*بحلول عام 2020، وقف انقراض وانخفاض أعداد الأنواع المهددة المعروفة*".

وهناك بديل أكثر دقة لهذه الصياغة وهو: "*في عام 2020 وما بعده، لن تضاف أنواع من أنواع القائمة الحمراء التي جرى بالفعل تقييم حالتها والتي توجد حلول ممكنة لإدارتها في فئات القائمة الحمراء التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة*" أي منقرضة أو منقرضة في الحياة البرية. وأيضا في عام 2020 وما بعده، فإن كمية الأنواع التي جرى تقييمها بالفعل والتي تسجل في كل من فئات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهي المهددة بشكل حرج، والمهددة، والمعرضة للخطر، وقريبة من حالة الخطر، لن تكون أكبر من كمية الأنواع التي تترك نفس الفئات من فئات القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

ينبغي أن يشير المبرر التقني إلى أرقام خط الأساس وفئات لاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: منقرض (EX)؛ منقرض في الحياة البرية (EW)؛ ومهدد بشكل حرج (CR)؛ ومهدد (EN)؛ ومعرض للخطر (VU)؛ وقريب من حالة الخطر (NT)؛ ثير أقل شواغل (LC).

ومن المفهوم أن هذا الهدف يعالج حالات الانقراض التي يتسبب فيها الإنسان مع ملاحظة أن بعض حالات الانقراض تحدث بصورة طبيعية.

الهدف 13: بحلول عام 2020، تحسن حالة التنوع الجيني للمحاصيل والماشية في النظم الإيكولوجية الزراعية وتحسن حالة الأقارب البرية.

صياغة بديلة: "*بحلول عام 2020، وقف فقدان التنوع الجيني للمحاصيل والماشية في النظم الإيكولوجية الزراعية، وفقدان الأقارب البرية*".

واقترح أن التنوع الجينيي للنباتات والحيوانات البرية ينبغي إضافته في هذا الهدف، بما يتمشى مع الغاية الشاملة، خصوصا وأنه الهدف الوحيد الذي يركز على التنوع الجيني. ومثال ذلك، يمكن إضافة ما يلي: "... *وضع وتنفيذ استراتيجيات لصون التنوع الجيني للعشائر الطبيعية من الحيوانات والنباتات البرية*".

واقترح إيلاء الأولوية للمحاصيل "في الموضع الطبيعي". ومن المفهوم أن "*المحاصيل*" تشمل جميع الأنواع المستزرعة (مثل الخضروات، وأشجار الفاكهة ...). ويمكن توسيع النطاق ليشمل "*الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية -الاقتصادية*".

الغاية الاستراتيجية دال– تعزيز منافع التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

اقترح تعديلان: "*تعزيز منافع التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للجميع*" (مع ملاحظة أن "*النظم الإيكولوجية*" مشمولة ضمن تعريف "*التنوع البيولوجي*").

ملاحظة: اقترحت إمكانية أدراج الهدف 17 تحت الغاية دال.

الهدف 14: بحلول عام 2020، تحديد وصون أو استعادة النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية، وتسهم في سبل العيش المحلية، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية على نحو واف ومنصف، ولا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية، والفقراء والضعفاء.

اعترف بأن مفهوم خدمات النظم الإيكولوجية مفهوم قيم وبالحاجة إلى تحديد الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية بدلا من النظم الإيكولوجية نفسها. ويمكن الاستعاضة عن مصطلح "*سبل العيش المحلية*" بعبارة "*الصحة، وسبل العيش والرفاه*" حتى يصبح الهدف عاما بدرجة أكبر.

ومع أخذ هذه النقاط في الحسبان، تصبح الصياغة المحتملة: "*بحلول عام 2020، تحديد وصون الخدمات الأساسية للنظم الإيكولوجية، التي تسهم في الصحة، وسبل العيش، والرفاه، وضمان حصول الجميع عليها على نحو واف ومنصف، ولا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء*".

وتم الاعتراف بالتحدي المتمثل في قياس ورصد التقدم المحرز نحو هذا الهدف. غير أنه لوح أيضا أن أعمال البحوث في هذا المجال تتقدم بسرعة.

الهدف 15: بحلول عام 2020، تعزيز مساهمة التنوع البيولوجي في قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل وعملية تخزين الكربون وعزله، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة ما لا يقل عن 15 في المئة من الأراضي المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

اقترحت صياغة أبسط: "بحلول عام 2020، تعزيز مساهمة النظم الإيكولوجية الطبيعية بشكل محسوس في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه". غير أن الكثير رأوا من المهم إضافة إشارة إلى استعادة النظام الإيكولوجي.

لوحظ أن قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل تستند إلى التنوع البيولوجي، واقترحت صياغة جديدة في السطر الأول. إذ يمكن الاستعاضة عن المصطلح "تخزين الكربون وعزله" بعبارة "تخزين الكربون". ويمكن الاستعاضة عن "الأراضي المتدهورة" بعبارة "النظم الإيكولوجية المتدهورة" لكي تتضمن النظم الإيكولوجية المهمة في هذا الخصوص، مثل المعشبات البحرية. ومع مراعاة هذه النقاط، يمكن أن يصاغ الهدف كما يلي: "*بحلول عام 2020، تعزيز قدرة*

النظام الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزونات الكربون، وذلك من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة ما لا يقل عن 15 في المئة من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر".

الغاية هاء– تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط وإدارة المعارف وتنمية القدرات، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

نظرا لأهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط، اقترح إضافة كلمة *"التشاركي"* بعد كلمة *"التخطيط"*.

واقترح أن تتضمن هذه الغاية إشارات إلى *".... توفير الموارد إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، وبناء القدرات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها ..."*.

وإذا نقل الهدف 17 من هذا القسم إلى الغاية دال، يمكن حذف الإشارة إلى *"التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية"*.

الهدف 16: بحلول عام 2020، ينفذ كل طرف استراتيجية وطنية فعالة للتنوع البيولوجي، تسهم في تحقيق مهمة وغايات وأهداف الخطة الاستراتيجية.

اقترح البعض عدم الحاجة إلى الهدف نظرا للنص عليه بالفعل في المادة 6 من الاتفاقية وفي المقرر المقترح الذي سيصدره مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر. واقترح آخرون أن القيمة المضافة للهدف سيتم توضيحها بالإشارة إلى إعدا الاستراتيجيات الوطنية وتحديثها واعتمادها. وبناء عليه، أصبح النص المحتمل: *"بحلول عام 2020، يعد كل طرف استراتيجية وخطة عمل وطنية تشاركية ومحدثة للتنوع البيولوجي، ويعتمدها وينفذها، مما يسهم في تحقيق مهمة الخطة الاستراتيجية وغاياتها وأهدافها."*

الهدف 17: بحلول عام 2020، تعزيز الحصول على الموارد الجينية، وتقاسم قدر كبير من المنافع، بما يتماشى والنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

يمكن نقل هذا الهدف لأنه قد يناسب أكثر الغاية دال (تعزيز منافع التنوع البيولوجي) بدلا من الغاية هاء (التنفيذ).

واقترحت إمكانية حذف الكلمة *"كبير"*.

واشتلمت مقترحات أخرى على الإشارة إلى العناصر التالية: *"تكون جميع الأطراف قد وضعت تدابير وسياسات بشأن الحصوص وتقاسم المنافع مع مراعاة المادة 15-5 من الاتفاقية"*، و *"سينظر مجلس إدارة بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع بانتظام في المسائل المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع"*.

الهدف 18: بحلول عام 2020، حماية وتعزيز المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية والاعتراف بمساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

اقترح إدراج الإشارة إلى "الاستخدام المستدام المألوف للتنوع البيولوجي" في الهدف، بما يتمشى مع توصيات الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة، واستخدام المصطلحات بما يتمشى مع المادتين 8(ي) و10(ج).

الهدف 19: بحلول عام 2020، تحسين المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمته وعمله، وحالته واتجاهاته، والآثار المترتبة على فقدانه، وتقاس هذه المعلومات والتكنولوجيات على نطاق واسع.

اقترح الاستعاضة عن كلمة *"قيمته"* بكلمة *"قيمه"*.

وتشمل الصياغات البديلة:

"بحلول عام 2020، نقل التكنولوجيا المتعلقة بالتنوع البيولوجي على نطاق واسع وبشروط تفضيلية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي" و

"بحلول عام 2020، تحسين وتبادل وتطبيق المعارف والتكولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على نطاق واسع".

الهدف 20: بحلول عام 2020، إحداث زيادة بعشرة أضعاف في القدرات (الموارد البشرية والتمويل) من أجل تنفيذ الاتفاقية.

لوحظ أن الحاجة إلى الموارد ستتيابن بدرجة كبيرة وأن معلومات خط الأساس محدودة. وكانت الزيادة بعشرة أضعاف رقما تقريبيا بدلا من كونها رقما دقيقا. وكما لوحظ في المبرر التقني، فإن الأموال المخصصة للتكيف مع تغير المناخ وتقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، والتي يحتمل أن تتضمن منافع كبيرة مشتركة بالنسبة للتنوع البيولوجي، هي على الأقل أعلى تقريبا من الأموال المخصصة حاليا للتنوع البيولوجي. وهناك اقتراح بديل مفاده أنه "بحلول عام 2020، زيادة القدرة على تنفيذ الاتفاقية بمقدار عشرة أضعاف على الأقل من حيث الموارد البشرية (استنادا إلى العدد الحالي للأفراد في جميع القطاعات القادرين على تنفيذ الاتفاقية)، وبمقدار عشرة أضعاف من حيث التمويل (استنادا إلى المستويات التي تأخذ في الحسبان الالتزامات السابقة التي لم تتحقق، ومع مراعاة فترة التجديد الأخير لموارد مرفق البيئة العالمية والمادتين 20-2 و20-1 من الاتفاقية، بحيث توفر على نحو واف وفي التوقيت المناسب إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتحقيق الأهداف من 1 إلى 19)